مقدمة:

لم يكن بنو سُلَيم نكرة من النكرات في التاريخ العربي أو الأدبي، فقد أخذوا حيِّزاً واسعاً من صفحاته، من خلال ما سطره أبناؤهم من أمجاد ومآثر، فعلى الرغم من كثرة الشعراء والرجال الذين ينتسبون إلى هذه القبيلة، فإن الشاعرة العربية المشهورة الخنساء (تماضر بنت عمرو) كافية لارتقاء أبناء قبيلتها بها مدارج العلا.

ينحدر السلميون من الفرع العدناني المضري، فهم: بنو سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، فهم إذن قيسيون ومضريون وعدنانيون.

تفرع من هذه القبيلة مجموعة من البطون والأفخاذ التي انتشرت في أرجاء جزيرة العرب[1]، فأخذت نصيبها من التاريخ والجغرافية.

ولم نجد عناية من اللغويين بلغة بني سُلَيم على الرغم من مكانتها، فكانت لغتها عبارة عن نصوص قليلة إذا ما قيست بغيرها من اللغات، متناثرة في كتب اللغة والنحو والأدب، وهذا ما دعاني إلى تكثيف الجهد لجمعها، ولاسيما بعد أن رأيت أغلب الدارسين لعلوم العربية يجهلون هذه القبيلة ولغتها، حتى إنهم لا يذكرونها إلا بلغة (إجراء القول مجرى الظن)، وكأنها اللغة الوحيدة المنسوبة إليهم. وبعد جمع المادة قسمتها على المستويات اللغوية المشهورة: الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة.

المستوى الصوتي

الهمز:

انفردت اللغة العربية عن اللغات الجزرية باحتفاظها بالهمز صوتاً احتباسياً، فبعد أن كانت الهمزة منتشرة في اللغات الجزريَّة، أخذت تتقلَّص نسبياً، ولاسيما في اللغة الآرامية، فضلاً عن لهجاتها التي مالت إلى التَّخلُص منها[2]، فقد كان الهمز ظاهراً في اللغات الجزرية غير مخالفة لِما عليه في اللغة العربية، إلا أن استعمالها يختلف بحسب اختلاف مواضع الهمزة في الكلمة.

حاول اللغويُّون الرَّبط بين حقيقة الهمز والقبائل العربيَّة الناطقة به، فوجدوا التحقيق غالباً في القبائل البدوية، لما يحمله الهمز من الضغط حتى يخرج الصوت، فالعلاقة بين البداوة والجهد في النُّطق مترابطة في أكثر حالاتها[3].

بعد أن جمعت ما استطعت جمعه من لغة سُلَيم، وجدت أنَّ لها لغات في الهمز، يمكن تقسيمها على النَّحو الآتي:

التحقيق: ورد عن بني سُلَيم همز عين الفعل الأجوف إذا أُعِلَّت بالألف وهي مكسورة في البناء، قال الأزهري: (وأخبرني المنذري عن ثعلب عن سلمة عن الفرَّاء قال: سمعت أعرابيَّاً من بني سُلَيم ينشد[4]:

فإنَّهَا حيلُ الشَّيْطَانِ يَحْتَئِل

قال: وغيره من بني سُلَيم يقول: (يَحْتَالُ) بغير همزٍ، قال: وأنشدني بعضهم[5]:

يــا دَارَ مــيِّ بِــدَكادِيكِ البُــرقْ   سَقْياً وإنْ هَجَّتْ شوقَ المُشْتَئِقْ

وغيره يقول: "المشتاق")[6].

نلحظ من نص الأزهري أن الهمز واقع في الألف، إلا أن هذه الألف منقلبة عن واو، فأصل الفعل (احْتَوَلَ يَحْتَوِلُ)، فأعلت عينه فصارت

(اِحْتَالَ يَحْتَالُ)، على وزن (اِفْتَعَلَ يَفْتَعِلُ)، ولكن هل الهمز جارٍ في مشتقات هذا الفعل؟ نجد في النص السابق إشارة على وجود هذا الهمز، من خلال ما ذكره من قولهم: (المُشْتَئِق)، وغيرهم يقول (المشتاق).

إذن هذه الرواية ترشدنا إلى أمر مهم وهو: إن الهمز جارٍ على كل ألف منقلبة من واو مكسورة في البناء، فالألف في (مُشتاق) هي عين اسم الفاعل (مُفْتَعِل)، وأصل الفعل (مُشتَوِق).

ذهب ابن جني إلى أن الهمز في هذا الموضع حاصل من ضرورة شعرية، في قوله: (فالقول فيه عندي إنه اضطر إلى حركة الألف التي قبل القاف من (المُشْتَاق)، لأنها تقابل لام (مُسْتَفْعِلُن)، فلما حركها انقلبت همزة كما قدَّمنا، إلا أنه حركها بالكسر، لأنه أراد الكسرة التي كانت في الواو المنقلبة الألف عنها، وذلك أنه (مُفتَعِل) من: الشَّوق، وأصله: مُشْتَوِق، ثم قلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فلمَّا احتاج إلى حركة الألف حرَّكها بمثل الكسرة التي كانت في الواو التي هي أصل الألف)[7].

تعليل ابن جني وجيه ومقبول، ولكن فيه نوع من التمحُّل والتعسُّف؛ لأننا نعلم أنَّ الشاعر لا يحاول خرق اللغة حتى يستقيم الوزن، فإذا ما واجه مثل هذه المشكلة في استقامة الوزن فإنه يعدل إلى ألفاظ أخرى يجري معها الوزن، هذا إذا لم يكن لقوله: (المُشْتَئِق) تخريج نطقيٌّ لا تعليليٌّ، وقد يخرج الشاعر عن المألوف في لغته إلى لغة غيره من القبائل العربية، وهذا ما أراه مناسباً في أنَّ رؤبة، إن صحَّت نسبة الشاهد إليه، قد عدل عن لغة قومه بني تميم إلى لغة بني سُلَيم، وهذا العدول مشهور في الشعر العربي[8].

التخفيف: كما رأينا سابقاً أن بعض السُّلَيميين يهمزون، فقد وجدت منهم من لا يهمز المهموز، قال الميداني في لفظة (صداء) رواية عن الجوهري: (وسألت عنه رجلاً في البادية من بني سُلَيم فلم يهمزه)[9].

نلحظ من النص الميداني أن السُّلَميَّ لا يهمز (صداء)، فما علة عدم الهمز؟ حاول اللغويون تحديد الأصل الذي انحدرت منه هذه اللفظة، فقد قال الأزهري: (ولا أدري "صداء" فعّال أو فعلاء، فإن كان "فعَّالاً"؛ فهو من: صدا يَصدو، أو صدى يَصْدِى.. وإن كانت "صدَّاء": فعلاء، فهو من المضاعف، كقولهم: "صمَّاء" من: الصمم)[10].

إذن كان ترك السُّلمي للهمز مستنداً إلى قاعدة لغويَّة، فإنه رأى في أصله بلا همز، لأن أصله من (صدا يصدو)، أو (صدى يصدي)، ولكنَّ الذي يبدو لي أن للبيئة السُّلمية أثراً في هذا النطق، فكما رأينا أن السُّلمي البدوي يهمز ما لم يرد همزه عن العرب، نجد السُّلمي الحضري يترك همز ما تهمزه العرب، فترك هذا الهمز دليل على تحضر الناطق وبيئته، بغض النظر عن لفظة (البادية) التي وردت في نص الميداني، إذ ورد عن معظم السُّلميين أنهم من أكثر القبائل المتحضرة[11].

الإبدال:

وردت في كلام العرب مفردات تتغير بعض حروفها بحسب تغير النطق بين القبائل، فنجد مثلاً لفظة تنطق عند العرب بالزاي، وعند سليم بالظاء، وهكذا.

بعد جمع المادة الخاصة بالإبدال السلمي، ارتأيت أن اوزِّعها بحسب حروف الإبدال، اعتماداً على ترتيب حروف المعجم، ومراعاة للحرف الأصلي فالمبدل.

الحاء والكاف: يبدل السلميون الحاء كافاً، لقرب مخرجهما وصفتهما، فمخرج الحاء من أوسط الحلق، ومخرج الكاف من أسفل موضع القاف، ما

يليه من الحنك الأعلى[12]. والحاء مهموس رخو، والكاف مهموس شديد[13].

قال الأزهري: (وقال بعض بني سُليم: "وعاءٌ مدْحُوسٌ، ومَدْكوسٌ، ومَكْبوسٌ"، بمعنى واحد)[14].

نلحظ من هذا النص أن بعض بني سُليم يجرون الإبدال في (دَحَسَ)، فيبدلون الحاء كافاً، وما هذا الإبدال إلا نوع من الميل نحو الشدَّة، إذ عدل المتكلم من رخاوة الحاء إلى شدّة الكاف، والعدول من الرَّخاوة إلى الشدة من صفات القبائل البدوية.

الذال والباء: يبدل السُّلميون الذال باءً لقرب مخرجهما وصفتهما، فمخرج الذال مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، ومخرج الباء مما بين الشفتين[15]، والذال مجهور رخو، والباء مجهور شديد[16].

قال ابن منظور: (أبو تراب عن بعض بني سُلَيم: "تَذَقَّطْتُه تَذَقُّطاً" و"تَبَقَّطْتُهُ تَبَقُّطاً": إذا أخذته قليلاً قليلاً. أبو سعيد عن بعض بني سليم: "تَبَقَّطْتُ الخُبْرَ"، و"تَسَقَّطْتُهُ"، و"تَذَقَّطْتُهُ": إذا أخذته شيئاً بعد شيء)[17].

الواضح من نص ابن منظور أن أبا تراب قد رواه عن بعض بني سليم، ولكن من هؤلاء؟ وضح ابن منظور المقصود بهم، وإن كان فيه نوع من الإبهام، فقال: (قال أبو تراب: سمعت أبا المقدام السُّلمي يقول: "تسَقَّطْتُ الخَبَرَ"، و"تبَقَّطْتُهُ": إذا أخذته قليلاً قليلاً شيئاً شيئاً)[18].

وردت هذه اللغة عند ابن منظور في ثلاث روايات، هي:

1. رواية أبي تراب: تَذَقَّطَ وتبَقَّطَ.
2. رواية أبي سعيد: تَبَقَّطَ وتَسَقَّط وتَذَقَّطَ
3. رواية أبي تراب: تَسَقَّط وتَبَقَّط.

لكن الواضح في هذه الروايات بعض الاضطراب، فرواية لغة (تسقَّط) عن أبي سعيد في موضع، وأبي تراب في موضع آخر، فلا نرى

توحيد هذه الرواية، فقد روى الأزهري الرواية الثانية عن أبي سعيد(19)، وهو بهذه الرواية يوافق النص الأول لابن منظور، في حين روى الرواية الثالثة عن ابن الفرج(20)، وهو مخالف لرواية ابن منظور، وعليه أرى أن اللغة المروية في النص الثاني من لسان العرب ليست لأبي تراب، وإنما لابن الفرج.

الراء والنون: يبدل السُّلميون الراء نوناً، لقرب مخرجهما واتفاقهما في الصفة، فمخرج الراء من (مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً، لانحرافه إلى اللام)(21)، ومخرج النون من حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، وما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الثنايا(22)، وهما مجهوران ليِّنان(23).

قال الأزهري: (قال ابن الفرج: سمعت بعض بني سُليم يقول: "قد رَجَعَ كلامِي في الرَّجل"، و"نَجَع فِيه"، بمعنى واحد)(24).

الواضح من هذه اللغة أن الإبدال لم يحصل بين حرفين متباعدين، فاتفاقهما في الصفة وقرب المخرج أدى إلى انتقال الصوت من مخرج الراء إلى مخرج النون، وهو نوع من العدول نحو أقصى نقطة في اللسان؛ لأن مخرج النون أقصى من مخرج الراء، فضلاً عن ذلك فقد عدَّ استعمال (نجع) بمعنى: رَجَع، من المجاز(25).

الزاي والظاء: يبدل السلميون الزاي ظاء، لقرب مخرجهما واتفاقهما في الصفة، فمخرج الزاي مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، ومخرج الظاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا(26)، وهما مجهوران رخوان(27).

قال الأزهري: (وقال أبو تراب: سمعت بعض بني سُليم يقول: "حمَزَه وحَمَظه"، أي: عصره، جاء في باب الظاء والزاي)(28).

الواضح من النص السابق أن بعض بني سُليم ينطق بلفظين مختلفين، جاء أحدهما بالزاي والآخر بالظاء، إلا أن الواضح أن (حَمَزَهُ) بمعنى: عصره لم ترد عن بني سُليم فقط في مادّة (حمز)، فقد قال ابن منظور: (وفي التهذيب: "من اللوم حامِزٌ"، أي: عاصر)[29]، فكيف ينسب إلى بعض السُّلميين تارة، وتخفى نسبتها وكأنها لغة عامة العرب تارة أخرى؟ فضلاً عن وجود ملحوظة أخرى في هذا النص، وهي قوله: (حَمَظَهُ)، بالظاء لا بالضاد، علماً أني لم أجد (حَمَظَ) في كلام العرب، وإنما الموجود (حَمَضَ) بالضاد، وعليه أرى أن الصواب (حَظَمَ)، لورودها ضمن المادة الخاصة بها.

السين والصاد: يبدل السلميون الصاد من السين، لاتفاقهما في المخرج وتقارب صفتهما، فمخرج السين والصاد من بين طرف اللسان وفويق الثنايا[30]، إلا أن الصاد مهموس رخو مطبق، والسين مهموس رخو غير مطبق[31].

قال ابن منظور: (قال الفراء: بنو سليم وهوازن وأهل العالية وهُذيل يقولون: "هو أُخُوهُ صَوغُهُ"، بالصاد، قال: وأكثر الكلام بالسين "سوغه")[32].

نلحظ من نص ابن منظور وضوح النسبة، ولكن لدي بعض الأسئلة، وهي:

أ. هل اقتصرت النسبة على ما ذكره ابن منظور؟

ب. ما علة هذا الإبدال؟

ت. ما مدى شهرة هذا الإبدال لدى السُّلميين؟

استند هذا الإبدال إلى قاعدة صوتية، فقد حاول ابن جني وضع العلة الخاصة به في قوله: (فكأن الصاد قُلبت عن السين، لأجل استعلاء الخاء، كقولهم في "مساليخ": "مصاليخ"، وفي "سالغ": "صالِغ"، لأن الخاء أخص بالغين منها ببقية حروف الحلق)[33].

إذن لولا استعلاء الخاء ما حصل الإبدال، وهو ما نصَّ عليه سيبويه في قوله (لأنها في التَّصعد مثل القاف)[34]. ولكن إذا علمنا أن حروف الاستعلاء هي: حروف الإطباق (الصاد، والضاد والطاء، والظاء) فضلاً عن: الخاء والغين والقاف، فهل تجتمع هذه الحروف مع السين فتُبدل صاداً؟ وضح ابن جني هذا الأمر في قوله: (وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز قلبها صاداً)[35].

بات واضحاً الآن الحروف الموجبة لإبدال السين صاداً، وبما أن هذه الحروف تَرِد مجتمعة مع السين، فلابد أن تتفق القبائل المبدلة في الإبدال، فمتى ما وجدنا قبيلة تبدل السين مع القاف، فهي تبدل مع الجميع وتشترك مع سُليم. وعليه فلابد أن تكون هناك مجموعة من القبائل تُنسب إليهم هذه اللغة، وهي: بنو العنبر من تميم، فقد ذكر سيبويه أنهم يبدلون السين صاداً مع هذه الحروف في قوله: (وذلك نحو قولك: "صالغ" في "سالغ"، و"صَلَخ" في "سلخ"... وإنما يقولها من العرب بنو العنبر، وقالوا: "صاطِع" في "ساطِع"، لأنها في التصعّد مثل القاف)[36].

النسبة عند سيبويه واضحة، غير أن في نصه شكاً، ولاسيَّما في قوله: (إنما يقولها من العرب بنو العنبر)، وإذا علمنا أن (إنما) تفيد الحصر، فهل هذه اللغة محصورة في بني العنبر؟ يبدو لي أن هذه النسبة مضطربة من ناحيتين:

الأولى: عدم الإجماع على نسبتها إلى بني العنبر، فحين عدت إلى المصادر التي بين يديَّ وجدت أن هناك من يخالف هذه النسبة؛ فقد نسبت إلى بني عمرو بن تميم[37]، وقيل: هي لغة تميم عامة[38].

والثانية: لم يقتصر إبدال السين صاداً على بني تميم، فقد ذكروا معهم عدة قبائل ذكرت في نص ابن منظور السابق.

لم تكن هذه اللغة مشهورة في بني سليم، فعلى الرغم من البحث لم   شاهداً سلمياً عليها، وإنما وجدتها في شعر الهذليين فقد قال عمر بن الداخل الهُذلي[39]:

تُصِيخُ إلى دَوِيِّ الأَرْضِ تَهْوِي   بِمَسْمَعِها كَمَا أَصْغَى الشَّجِيجُ

فقال: (تُصيخ) بالصاد في (تُسِيخُ) عند ابن جني[40]، وهذا مخالف لما ذهب إليه ابن منظور في قوله: (وفي حديث الجمعة: "ما من دابة إلا وهي[41] مُسِيخَةٌ"[42]، أي: مُصغية مستمعة، ويروى بالصاد وهو الأصل)[43].

العين والنون: يبدل السُلميون العين نوناً، لاتفاقهما في الصفة، على الرغم من بعد مخرجهما، فمخرج العين من أوسط الحلق[44]، وكلاهما مجهوران لينان[45].

قال الأزهري: (وقال إسحاق بن الفرج: سمعت بعض بني سُليم يقولون: "عكظَه عن حاجته، ونكَظَه"، إذا صَرفه عنها)[46].

الواضح من هذا النص أن الناطقين بهذه اللغة هم بعض بني سُلَيم، أبدلوا العين نوناً، وهو عدول من موضع المخرج، فبعد أن اتَّفقا في الصفة حاول الناطق الانتقال من مخرج إلى مخرج، وهو نزوح إلى الأمام حتى استقر في مخرج النون وهو حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، وما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الثنايا[47].

لم يذكر ابن منظور هذه اللغة، وإنما ذكر هذا الإبدال على سبيل الوصف، فقال: (و"عكظه عن حاجته، ونكظه": إذا صرفه عنها)[48].

ويرى الباحث أن هناك فرقاً بين اللفظين، بالنون والعين، وإن كان هذا الفرق دقيقاً، ولعل هذه الدقة في المعنى أدَّت إلى وجود هذا الإبدال، فـ(عكَظ) بمعنى: صرف عن الحاجة، و(نكَظ) بمعنى: أعجله عن حاجته[49]، وليس من فرق كبير بين (صرفه عن الحاجة) و(أعجله عن

الحاجة)، ومما يؤيد ما ذهبت إليه قول ابن منظور: (قيل: "تنكَّظ الرجل": اشتد عليه سفره، فإذا التوى عليه أمره فقد تعكَّظ، هذا الفرق عن ابن الأعرابي)[50].

الظاء واللام: يبدل السلميون الظاء لاماً، لقرب صفتهما على الرغم من بعد مخرجهما، فمخرج اللام من حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الثنايا[51]. وهما مجهوران، إلا أن الظاء رخو واللام لين[52].

قال الأزهري: (وقال أبو تُراب: قال بعض بني سُلَيم: (فلان مُحافظ على حسبه، ومحافل عليه): إذا صانه. وأنشد شمر[53]:

يا ورسُ ذاتَ الحد والحفيلْ　　　منحناك مانِحَ المُخيل)[54]

الواضح من نص الأزهري أن الإبدال واقع بين (الظاء واللام)، من غير بيان الحرف المبدل والمبدل منه، ولكن أرى من خلال المعنى المستعمل أن (اللام) مبدل من (الظاء)؛ لأن أصل اللفظ (محافظ)؛ لأنك تقول: ("حفظت الشيء حفظاً" أي: حَرَسْتَهُ.. و"المحَافَظة": المراقبة)[55].

فلما كان (الحفظ) بمعنى: الحراسة والمراقبة، وهذان المعنيان لا يبتعدان عن معنى: الصون، رأيت أن الظاء هو الأصل.

بعد أن عرفنا الحرف الأصلي والمبدل منه، لابد لنا أن نعرف السر في هذا الإبدال. لو أعدنا النظر في هذين الحرفين صوتياً، فوجدناهما متفقين في صفة الجهر، إلا أن الظاء رخو واللام متوسط أو مانعٍ، وجعل قُربُ الصفة الناطق السُلَمي يعدل عن رخو الظاء إلى لين اللام، وهو عدول يدل على حضرية الناطق، وعليه فإن قول أبي تراب: (بعض بني سُلَيم) يراد بهم القبائل الحضرية.

الميم والفاء: يبدل السُّلميون الميم فاء، لقرب مخرجهما، فمخرج الميم مما بين الشفتين، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا[56] والميم مجهور لين، والفاء مهموس رخو[57].

قال الأزهري: (أبو تراب عن بعض بني سُلَيم: "في الغِرارة ثُفْلَةٌ من تمر"، و"ثُملةٌ من تمرٍ"، أي: بقية)[58].

نلحظ من هذه اللغة أن الناطقين بها مالوا إلى الخفة في نطقهم، إذ عدلوا من جهر الميم إلى همس الفاء، وهذه صفة من صفات القبائل الحضرية، وهي تدل على أنهم انقسموا على بدويِّين وحضريين، ولما كانت هذه اللغة منسوبة إلى بعضهم، فهي منسوبة إلى المجموعة البدوية.

الاتباع الحركي في الضمائر:

ورد عن بني سُلَيم أنهم لا يوافقون العرب في اتباع حركة ميم الجمع، قال ابن جني: (ورويته عن الفراء: "ومنهم الحِجابُ"، وحكى الفراء هذه اللغة، وأنه سمعها من بعض بني سليم)[59].

نلحظ من خلال هذا النص أن الناطقين بهذه اللغة يعدلون من الضم إلى الكسر، وهو نوع من الميل إلى الشدة في النطق، ولما كانت هذه اللغة لبعض بني سليم، فالذي يبدو لي أنها لغة بطون اشتهروا بالبداوة، حتى غلبت على نطقهم.

المستوى الصرفي

التشديد والتخفيف:

ورد التشديد في كلام العرب بكثرة وبعدة صور، فكان في وسط الكلمة أو آخرها، وقد اختلف العرب في النطق بهذه المفردات، فمنها ما خفف التشديد وهو الوارد في لغة بني سُليم.

قال ابن منظور: (وحكى اللحيانيُ عن بني سليم: "ما أَحَبْتُ ذلك"، أي: ما أحببت، كما قالوا: "ظنت ذلك"، أي: ظننت، ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم: "ظلت")[60].

نلحظ من نص ابن منظور مجموعة أمور:

1. لم تقتصر لغة بني سُليم على تخفيف (أَحْبَبَت).
2. ورود هذه اللغة حكاية عن سيبويه.
3. هل اقتصرت لغات العرب على ما ورد؟
4. ما السر في نطق هذه اللغة؟

ربما تكون هذه اللغة قياسية عند بني سُلَيم، ففضلاً عن اللفظتين اللتين ذكرهما ابن منظور في نصه، وهما (أحبت) في: أحببت، و(ظنت) في: ظننت، فقد وجدته يذكر لفظتين أخريين هما: (مست) في: مسست، و(أحستُ) في: أحسست[61]. ولكن هل (ظلت) في: (ظللت) في حكاية سيبويه لغتهم أيضاً؟ للإجابة على هذا السؤال علينا الرجوع إلى نص سيبويه ليكون هذا واضحاً، فقد قال: (وأما الذين قالوا: "ظلت"، و"مسْتُ"، فشبَّهوها بـ"لَسْتُ"، فأجروها في "فَعَلْتُ" مجراها في "فَعْلَ")[62].

إذن الواضح من نصِّه أنه لم ينسبها إلى بني سُلَيم، ولكنَّه جعل الناطقين بـ(ظلْت) هم الذين نطقوا بـ(مسْتُ)، ولمَّا كانت (مسْت) عند ابن منظور لغة بني سُلَيم، إذن (ظَلْتُ) لغتهم أيضاً. ومما يؤيِّد أنها لغتهم قول ابن منظور: (وحكى اللحيانيُّ عن بني سُلَيم: "لقد ظَنْتُ ذلك"، أي: ظَنَنْتُ، فحذفوا كما حذفوا "ظَلْت" و"مَسْتُ"، و"ما أَحَسْتُ ذلك"، وهي سُلَميَّة)[63] فقوله: (كما حذفوا) دليل على أن اللفظين لغتهم.

بعد أن علمنا الألفاظ التي ينطق بها السُّلَميّون، لابدّ أن نشير إلى لغات القبائل الأخرى في هذه الألفاظ، فبعد البحث في المصادر وجدت من ينسبها إلى بني عامر بن صعصعة[64].

فضلاً عن نسبة قولهم: (ظِلْتُ) بكسر الظّاء إلى الحجازيين[65]، غير أن اللغة الحجازيَّة قد وردت في شعر العقيليين، في قول رجل منهم[66]:

أَلَمْ تَعْلَمِي ما ظِلْتُ بالقَوْمِ وَاقِفاً   علـى طَلَلٍ أضْحَتْ مَعارِفُهُ قَفْرا

قال ابن جني: (فكسروا الظاء في إنشادهم، وليس من لغتهم)[67].

يرى الباحث أن لغة بني سُلَيم لم تكن قليلة، وإنما كانت شائعة، ومما يؤيد شيوعها ورودها في لغة القرآن الكريم، قال I: ﴿**لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ**﴾[68]، وقوله: ﴿**وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً**﴾[69]، ولكن ما سرُّ الحذف في لغة بني سُلَيم ومن وافقهم؟

علل ابن منظور هذه اللغة بقوله: (فمن فتح، فالأصل فيه "ظَلَلْتُ"، ولكن اللام حذفت لثقل التَّضعيف والكسر، وبقيت الظاء على فتحها)[70]. فالواضح من هذا التعليل أن اللغة عبارة عن انتقال من ثقيل إلى خفيف، وهذه ميزة القبائل الحضرية، ولما علمنا من بعض اللغات السابقة واللاحقة أن بني سُليم منقسمون على بدو وحضر، فالأرجح أن تكون هذه اللغة لبعضهم وهم الحضر.

اسم الفاعل:

ورد عن العرب صياغة اسم الفاعل بقوانين وصيغ أجمع عليها النَّحويون، ويدل اسم الفاعل على ما يدل عليه فعله، من المضي والحال والاستقبال.

ورد عن بعض بني سُليم أنهم يستعملون الفعل استعمال اسم الفاعل، قال ابن منظور: (وفي حديث مسافع: حدثتني امرأة من بني سُليم قالت: "أنا وَلَّدت عامَّة أهلِ ديَارِنا"، أي: كنت لهم قابلة)(71).

نلحظ من خلال هذا النص أن بني سُلَيم يجرون الفعل مجرى اسم الفاعل في المعنى، ولما كانت هذه اللغة مروية عن امرأة، لذلك أراها لغة ضعيفة، إن لم تكن ناشئة من غلط في النطق؛ لأن هذه اللغة موجودة في العصر الحديث، إذ نسمع من بعض القابلات: (أنا ولَّدتُك)، أي: أنا ولَّدْت أمك، فَولَدت أنت.

وزن الفعل:

لا تخلو الأفعال من التَّغيرات الطارئة على ميزانها، حالها في ذلك حال الأسماء، إن لم تكن أكثر منها، لسعة استعمالها، وتعود السعة في الاستعمال إلى قابلية الفعل على التصرف والاشتقاق، على عكس الاسم.

وردت مجموعة من الأفعال المعتلة بالواو أو الياء، وقد اتسع بعض العرب في هذه الأفعال فأعلّتها بغير ما اجتمع عليه بقية العرب.

ورد عن العرب إعلال الفعل (نَمَى) بالياء، وقد أعلّه السُلَّميون بالواو، قال ابن جني: (قال الكسائي: سمعت من أخوين من بني سُلَيم: "نَمَا يَنْمو"، ثم سألت بني سُلَيم عنه فلم يعرفوه)(72).

الواضح من نص ابن جني أن هذه اللغة مروية عن رجلين من بني سُلَيم، ولكن هذه اللغة تحتاج إلى توضيح أمرين:

1. ما صحَّة نسبة هذه اللغة إلى بني سُلَيم؟
2. ما علَّتها؟

يرى الباحث أن نسبة هذه اللغة إلى بني سُلَيم مشكوك فيها، ولاسيما في قوله: (ثمَّ سألت بني سُليم عنه فلم يعرفوه)، إذ أن رأي الأكثر أولى من رأي الأقل، فإذا ما وردت رواية عن اثنين فأنكرها الجمَّاء الغفير من القوم فلا نرى حاجة إلى اعتبارها. فإذا أردنا أن نقلبها فعلينا أن نعدها من الخطأ في النطق. وقد يظهر أمامنا سؤال هو: ألا يمكن أن تكون هذه اللغة لغير بني سُلَيم، وقد أخذها السُلمِيَّان عن طريق التأثُّر؟ قد يكون هذا الأمر وارداً، ولاسيما إذا كان تأثر الناطقين بلغات غيرهم من سنن اللهجات، ولكن الذي ينفي هذا القول ما ورد عن الكسائي في هذه الرواية: (ولم أسمع "ينمو" بالواو، إلا من أخوين...)[73]. فإن جزم الكسائي بعدم ورود هذه اللغة عن أحد من العرب يؤيِّد إلغاء التأثر.

ذكرت أول حديثي عن هذه اللغة أن أصل هذا الفعل: (نَمَى ينمي)، فهو من الباب الثاني (فَعَل يَفْعِلُ)، فعدل الناطق من هذا الباب إلى الباب الأول (فَعَل يَفْعُلُ)، وهذا العدول وارد في كلام العرب، ويسمى بـ(تداخل اللغات)[74].

الميل إلى الكسر:

يميل السُلَّميون إلى الكسر، في بعض اللغات، وهو ميل تفرضه طبيعة عيش الناطقين بهذه اللغات في بعض الأحيان، فكان ميلاً نحو الشدة ككسر المفتوح، وبعد البحث وجدتهم يكسرون في الألفاظ الآتية:

أيَّان: يستعمل العرب (أيان) للسؤال عن الزمان، فتكون بمعنى: أيُّ حين، وتكون مفتوحة الهمزة.

استعمل السلميون هذه اللفظة بكسر همزتها، قال الأزهري (وقال الفراء: قرأ أبو عبد الرحمن السلمي ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[75] بكسر الألف[76] وهي لغة لسُلَيم)[77].

النسبة في نص الأزهري واضحة، لكنه ذكرها رواية عن الفراء، ومما يؤيد نسبتها قراءة أبي عبد الرحمن، وأبو عبد الرحمن من بني سُليم[78]، ولكن لماذا كسر السُلَّميون ما فتحه العرب؟

الواضح أن بني سُليم جَرَوا على عادة الميل إلى الشدة في النطق، ليوافق طبيعة العيش البدوي الذي تمتاز به هذه القبيلة، وهذا ما يؤكد أن الكسر في اللغات المذكورة في هذا البحث لم يكن اعتباطياً، وإنما استند إلى قاعدة حياتية فرضت نفسها على اللسان السلمي.

شجرة: ورد عن العرب أنهم يقولون: (شَجَرة)، بفتح الشين، وقد وردت عن بني سُليم لغة تختلف عما ورد عن العرب، قال ابن جني: (قال ابن أبي إسحاق: لغة بني سُليم "الشِّجرة")[79].

نلحظ من نص ابن جني أن السُّلميين يكسرون ما فتحه بقية العرب، ولما لم نجد قرينة تحدد الناطقين بهذه اللغة، فيبدو لي أنها لغة لجميع السلميين، ولكن هل اقتصرت هذه اللغة على لفظة (الشجرة) الدالة على المفرد؟ لم يشر ابن جني إلى وجود هذه اللغة في غير هذه اللفظة، ولكني وجدت من يزيد على ما ذكره ابن جني في أن اللغة جارية على الجمع أيضاً، قال الزبيدي: (و"الشِّجر"، بكسر ففتح، في لغة بني سُليم، قال الدينوري)[80].

لم تكن هذه اللغة ذات الأثر الواضح على لسان ناطقيها، وهذا على ما يبدو لي يعود إلى ضعفها، فعلى الرغم من البحث وجدت شاهداً واحداً، وهو قراءة أبي السَّمال لقوله I: ﴿**وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ**﴾[81]: (هذهِ الشِّجَرَة)[82].

صُرّ: ورد عن العرب أنهم يضمون فاء هذا الفعل، وقد خالفهم بنو سُليم وغيرهم في هذا الضم، قال الأزهري: (الفرّاء: ضمت العامة الصاد، وكان أصحاب عبد الله يكسرونها، وهما لغتان، فأما الضم فكثير، وأما الكسر ففي هذيل وسُلَيم)[83].

نلحظ من نص ابن منظور نسبة اللغة إلى بني سليم، ولكن هناك أمور تحتاج إلى توضيح، وهي:

1. ما المقصود بقوله: (العامّة)؟
2. لماذا كسر الناطقون بالكسر؟
3. هل اقتصر الاختلاف على ما ذكره؟

بعد دراسة مستفيضة لهذه اللغة وجدت أن هناك كتلتان مختلفتان في النطق، كتلة تضم وأخرى تكسر، وكما تبيّن الذين يكسرون الصاد، فإن الذين يضمونها هم بقية العرب، ولا نستطيع تحديدهم إلا بعد تحددي القبائل التي تكسر، وهذا ما سيكون لاحقاً.

لا يعد الكسر ميلاً إلى الخفة أو الشدة؛ لأن هذا الكسر معدول عن ضم، ومما لا خلاف فيه أن الضم والكسر ثقيلان، إلا أن مثل هذا العدول عدول إلى الأيسر؛ لأن الكسر أيسر من الضم وأرق منه نطقاً واستعمالاً. ولكن قد يكون هذا الميل صفة من صفات القبائل الناطقة بهذه اللغة. فإذا عدنا إلى سُليم سنجدهم يكسرون فاء مجموعة من الألفاظ وهي: (شجرة)، و(منذ)، و(أيان)[84]، أما بنو هذيل فقد ورد عنهم الكسر أيضاً في (يعرُشُون)[85] بكسر الراء[86]) و(الرُّضوان) بكسر الراء[87]) و(صُنوان) بكسر الصاد[88]) و(العُدوة) بكسر العين[89]، وقد نسبت جميع هذه اللغات إلى جميع هذه اللغات إلى أهل الحجاز، ومنهم هُذيل.

إذن بات واضحاً إن قول ابن منظور السابق: (ضمّت العامة الصاد) يراد به: ضمّت جميع العرب ماعدا بني سُليم وهُذيل. ولكن ما

الرابط الذي ربط هاتين القبيلتين حتى تشتركا بهذه اللغة؟ لعل هناك أكثر من رابط يربط هاتين القبيلتين، فهُذيل كانوا ينزلون في بعض محالهم قريباً من بطون قيس، كبني فهم، وبني عدوان، وهوازن، وسُليم، وغيرها.. حتى نجدهم كثيراً ما يصوِّرون هذا الجوار في شعرهم[90]، إذن فلا غرابة أن نجد هذا التأثُّر أو الاشتراك بين القبيلتين.

بعد أن وضحنا الرابط بين هاتين القبيلتين، وهو رابط الأرض، لابد لنا أن لا نهمل أمراً مهماً في هذه اللغة، فلعلّ القارئ يريد معرفة السر في العدول من الضم إلى الكسر، فقد ذكرت سابقاً أن هذا العدول انتقال إلى اليسر والرقة في النطق والاستعمال، وهذا ما كان منتشراً في بيئة هاتين القبيلتين، التي هي أقرب إلى الحضارة، وأكثر إيثاراً للسُّهولة واليسر والانتقاء.

مُنْذُ: ورد عن العرب أنهم يستعملون (مُنْذُ) للزمان، ويكون ميمها مضموماً، وتكون مع (مُذ): (إسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، أو وقع بعدهما فِعْل،.. وإن وقع بعدهما مجروراً فهما حرفا جر بمعنى: "من"، إن كان المجرور ماضياً.. بمعنى: "في" إن كان حاضراً)[91].

وردت عن بني سُليم لغة يخالفون فيها ما ورد عن العرب، قال ابن منظور: (وحُكِيَ عن بني سُليم: "ما رأيتُهُ مِنْذُ سِتٌّ"، بكسر الميم ورفع ما بعدها)[92].

الواضح من نص ابن منظور أن هذه اللغة عبارة عن عدول من الضم إلى الكسر، وهو أشبه بالعدول في الفعل "صُرّ"، ولكن ما يمكن قوله في هذه اللغة إنَّها رجوع إلى أصل النطق في هذه اللفظة، فقد قيل: إن أصل (مُنْذُ): (مِن إذ)، (ولمَّا كثرت في الكلام طرحت همزتها وجعلت كلمة واحدة)[93]، وهو مذهب بعض الكوفيين[94]، وذهب الفراء إلى أن أصلها: (من ذو)، وهي (مِن) الجارَّة و(ذُو) الطائية[95]. وقيل: أصلها (مِن ذَا)[96].

فإذا صحت هذه الأقوال؛ فإن أصل الميم مكسورة، ولكنها ضمت للمجانسة؛ لأن ليس في كلام العرب (فِعُل)، بكسر الفاء وضم العين، كما لا تقل: (إدْخُل)، بكر همزة الوصل على الأصل عند البصريين[97]. ولكن هل اقتصر الكسر على ميم (مُنْذُ)؟ الواضح من نصِّ ابن منظور أنَها خاصة في (مُنْذُ)، غير أن السيوطي قد ذكر رواية تخلف هذا الخصوص، فقد قال: (وقال أبو حيان: حكى اللحياني في نوادره: كسر "مُنْذُ" عن بني سُليم، وكسر "مُذْ" عن عكل)[98].

إذن اشترك بنو عكل مع السُلَّميين في هذه اللغة، وإن كان لكل منهم لغة في حرف، إلا أن اللغتين تتفقان في أصلهما، ولكن أمامنا في هذا الموضع سؤالان:

1. لماذا كسر بنو عكل ميم (مُذ)؟
2. ما علَّة هذا الاشتراك بين القبيلتين؟

ذكرت سابقاً أنّ علة الكسر عند السُّلميين هي الرجوع إلى الأصل؛ لأن أصل الميم مكسورة، وقد دعا هذا الرُّجوع العكليين إلى كسر ميم (مُذ)؛ لأن أصل (مُذ): (مُنْذ) عند الجمهور لعدة أوجه[99]، وعليه جرى اتباع الفرع لأصله.

الآن، وبعد أن اتضح لنا أغلب معالم هذه اللغة بقي لدينا معرفة سبب الاشتراك بين هاتين القبيلتين في هذه اللغة، فلو عدنا إلى نسب القبيلتين لوجدناه بعيداً، إذ أن بني سُليم من قيس بن عيلان بن مضر، وبنو عكل وهم:بنو عوف بن وائل بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر[100]، إلا أنّهما اشتركا في السكن، فمساكن بني سُليم (في عالية نجد بالقرب من خيبر)[101]، ومساكن بني عكل في نجد قال ابن خلدون: (وبلادهم جوار بني تميم بالدّهناء)[102]، لذلك أرى أن هذا الاتفاق قد جاء من باب وحدة التفكير اللغوي.

لابد لنا قبل أن نغادر هذه اللغة أن نذكر تقويم أبي البركات الأنباري لهذه اللغة، فقد ذكر أنها لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها، والضم أفصح[103]. والذي أراه أن تقويم الأنباري فيه نظر؛ لأننا نجد أن هذه اللغة ليست مقتصرة على بني سُليم، وإنما هي مشتركة بين بني سُليم وبني عكل، وليس هذا الاشتراك في لفظة واحدة، وإنما جاء في لفظتين، ويحمل هذا الاشتراك الصفة اللهجية الواحدة.

المصدر:

لم تتفق الأوازن الخاصة بالمصدر والواردة عن العرب، ويعدُّ هذا الاختلاف الأوسع، قياساً بغيره من المشتقات الأخرى.

ورد عن السُلَّميين اتساعهم في استعمال المصادر التي تكون على وزن (فَعْل)، فقد ورد عن العرب صياغة المصدر من الفعل (حَشَكَ) على وزن (فَعْل)، فيقولون: (حَشَكَ القوم حَشْكاً)، وقد استعمله السلميون على غير هذا الوزن، قال ابن منظور: (و"حَشَك القومُ على مِياهِهِم حَشْكاً)، بفتح الشين: أجتمعوا عن ثعلب، وخص بذلك بني سُليم، كأنه فسر بذلك شعراً من أشعارهم)[104].

نلحظ من نص ابن منظور أن هذه اللغة المروية عن ثعلب خاصة في بني سُليم، وفيها يحاول السلميون تحريك العين الساكن لهذا المصدر، وهو نوع من الاتباع الحركي لفاء الكلمة، وهذه اللغة شائعة في الأسماء، وقد تناولها المتكلمون إلى عصرنا الحاضر، ففي اللهجات العراقية الحديثة، يقولون: (نَهَر، وبَحَر، ونَخَل)، في (نَهْر، وبَحْر، ونَخْل).

فعلت وأفعلت:

استعمل العرب لتعدية الأفعال وسائل مختلفة، منها: الهمزة، فاختلف استعمال العرب للأفعال التي تدخلها الهمزة كماً ونوعاً، أما كماً فقد ورد عن الكسائي أنه (كان يقول: قلَّما سمعت في شيء "فَعَلْت"، إلا وقد سمعت فيه "أفْعَلْت")(105).

يستعمل العرب الفعل (أكَاح) بالهمزة، وقد استعمله السلميون بغير همزة، قال ابن عباد: (و"ضَرَبْتُه فما كَاحَ فيه السَّيف"، لغة سُليم)(106).

نلحظ من النص السابق أن السُلميون لا يستعملون هذا الفعل بالهمزة، وهو نوع من التسرع في الكلام، إذ في هذه اللغة من الاختصار في النطق، لتقليل الجهد العضلي الحاصل من النطق بالهمزة، علماً أن النطق بالهمزة يصاحبه جهد عضلي ملموس.

المستوى النحوي

فتح لام الأمر:

استعمل العرب اللام للأمر في إحدى حالاته، إذ يدخل على الفعل المضارع فيجزمه، ويكون مسكوراً إذا جرد من الفاء أو الواو أو ثُم.

ورد عن بني سُليم أنهم يفتحون هذه اللام، قال الفراء: (وبنو سليم يفتحون اللام إذا استُؤنِفت، فيقولون: "لَيَقُمْ زيدٌ"، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة)(107).

الواضح من نص الفراء أن الفتح ملازم لجميع أنواع اللام عند السُلَّميين، وما هذا الفتح إلا ميل نحو الخفة، لأنهم عدلوا من الكسر الثقيل إلى الفتح الخفيف، وقد أجاز ابن مالك هذه اللغة في قوله: (ويجوز فتحها على لغة سُليم)(108). ولكن هل وردت هذه اللغة في شواهد فصيحة؟ حاولت

من خلال البحث العثور على شواهد فوجدت قراءة ابن مسعود وعكرمة لقوله I: ﴿**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**﴾[109]: (لَيَالَفُ قريش)[110]، وقول الشاعر:

لأَدْناهـــا ومـــا فِيْهـــا دَنِــــيٌّ ... لَيَرْقُـــدْ ثـــم يَرْقُـــدْ لَـــنْ يُضـــارا

ويبدو لي أن ورود هذه اللغة في الشاهدين السابقين دعا ابن مالك إلى أن يجيزها.

 : يستعمل العرب مجموعة من الأسماء في القسم، فيقولون: (أَيْمُنُ الله لأفْعَلَنَّ)، و(أَيْمُ الله لأفعلن).

ورد عن بني سُليم أنهم يستعملون (أَيْمُ) على غير ما ورد عن العرب، قال السيوطي: (و"إِيْمُ"، بالكسر والضم، لغة لسُليم)[111].

لم يقتصر اتساع العرب في هذه اللفظة على لغة بني سُليم؛ فقد وردت فيها مجموعة كبيرة من اللغات ذكرها السيوطي في قوله: ("أَيْمُن"، بفتح الهمزة وضم الميم، ويقال فيه "إِيْمُن"، بالكسر فالضم، و"أَيْمَن" بفتحهما، و"إِيمَن" بالكسر فالتح،.. و"أَيْمُ" بالفتح والضم لغة لتميم، و"إِيم" بكسرتين، و"هَيْمُ" بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم.. و"إِم"[112] بكسرتين، و"إِمَ" بفتحتين، و"مُ◌نَ◌ُ◌ِ◌" مثلث الحرفين– أي: الميم والنون– أي: بفتحهما وكسرهما وضمهما، و"مِ◌ُ◌َ"، مثلثاً.. وإن رجلاً من بني العنبر سئل: "ما الدَّهدَرانُ؟" فقال: "مُ رَبيِّ البَاطِل"، فهذه عشرون لغة، حكى ابن مالك فيها بضع عشرة)[113].

نخرج من نص السيوطي بسعة العرب في استعمال (أيمن)، إلا أن هذه السعة خاضعة لتغير الحركات تارة، ولحذف في الحروف تارة أخرى.

إجراء القول مجرى الظن:

وضع النحويون شروطاً معينة لفعل القول، ليجري مجرى الظن، وقد استنبطت هذه الشروط من كلام العرب(114)، وذلك نحو قولك: (أتقول زيداً قائماً؟)، فيعمل حينئذ فعل القول (تقول) عمل (تَظُن) في نصب المفعولين، وهذا الشائع يخالف ما عليه بنو سُليم الذين يجرون هذا الفعل مجرى (ظن) سواء توافرت الشروط أم لم تتوافر، قال سيبويه: (وزعم أبو الخطاب- وسألته عنه غير مرة- أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُليم، يجعلون باب (قُلت) أجمع مثل: ظننت)(115).

نسبة سيبويه لهذه اللغة واضحة(116)، غير أنها خالية من التقويم، فعرض الزجاج له بقوله: (فهذه لغة لا يجوز أن يوجد شيء منها في كتاب الله Y، ولا يجوز: "قال إنه يقول: إنها"(117)، لا يجوز إلا الكسر)(118) وعدها أبو العلاء المعري لغة رديئة(119).

وأشك في وجود هذه اللغة، فما اعتاد اللغويون على هذا الحصر في النسبة(120)، فضلاً عن فقدان الشواهد الدالة على وجودها، حتى إن ما ذكره ابن عقيل من قول الشاعر(121):

قالتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينا هذا لَعَمْرُ اللهِ إسْرَائِيْنَا

على أن (هذا) مفعول أوَّل، و(إسرائينا) مفعول ثانٍ(122)، مردود لأن (هذا يحتمل أن يكون في محل رفع على الابتداء، وخبره المحذوف مضاف، و(إسرائينا) مضاف إليه(123). وعليه فعلينا أن نقرَّ بأحد أمرين:

1. قلَّة هذه اللغة في بني سُليم، حتى كأنَّها غير موجودة.
2. الوهم في نقلها، وهو أقرب إلى الصواب.

مُنْذُ:

وهو حرف يخبر به عما بعده، فيرفع الاسم بعده تارة، ويجر تارة أخرى.

اختلفت القبائل العربية في استعمال (مُذ، ومُنْذ)، من ناحية الرَّفع بهما والنصب، وكان لبني سُلَيم حصَّة من هذا الخلاف، قال أبو حيان: (فإن قلت: "مُنْذُ".. رفعت بها هوازن وسُليم)[124].

الواضح من نص أبي حيان أن بني سُليم يقولون: (ما رأيْتُهُ مِنْذُ يومانِ)، ولكنه لم يصرح بلغتهم في (مُذ)، على الرغم من تفصيله في تصرف العرب بهما. غير أن النص بكامله يمكن أن يكون سبيلاً للوصول إلى معرفة لغتهم في (مُذ)، إذ قال: (واختلف العرب في الرفع والجر بعدهما، فالحجاز تجرُّ بـ"مُنْذ" المعرفة والنكرة، وعامة العرب يجرون بهما الحال نحو: "لم أرّهُ مُذُ اليَومِ".. وإنما يختلفون في الماضي، فتميم وأسد ترفع بهذا الماضي نحو: "لم أرَهُ مُذ العام الماضي"، وعدن وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس يخفض بـ"مُذ".. فإن قلت: "مُنْذُ" خفضت بها عامر في الماضي، وتخفض ضبَّة و الرَّباب بـ"مُذ" ما مضى وما لم يمض، وبعض يرفع بـ"مذ" ما مضى وما لم يمض.. قالت الفرّاء: فصحاب العرب يرفعون بـ"مُذ" ما مضى من الزمان وما أنت فيه[125]. وتلخص من هذه النقول أنه يجوز الرفع بعدهما والخفض)[126].

لا يخلو نص أبي حيان من صعوبة التمييز، لدقة التفصيل فيه، ولغرض معرفة لغة بني سُليم قسمتها على مجموعتين:

(مُنْذُ): يرفعون بها الماضي، ويجرون بها الحال، وهم متفقون مع الجميع، لذلك قال: (وعامة العرب يجرون بهما الحال).

(مُذ): يجرون بها الحال، لذلك قال: (وعامة العرب يجرون بها الحال)، وجروا بها الماضي أيضاً لقوله: (عدن، وغطفان، وعامر بن صعصعة، ومن جاورهم من قيس[127] يخفض بـ"مذ")[128]، وسُليم ممن جاورهم، وهم من قيس.

لم يسلم نص أبي حيان السابق من التحريف، فنسبة الجرة إلى (عدن) غير صحيحة لبعدهم عن قيس، وهو مناقض لقوله: (ومن جاورهم من قيس)، فبحثت عن الصواب متخذاً طريقين:

1. القبائل العربية القريبة مسكناً من قيس.
2. أسماء القبائل القريبة كتابة من (عدن).

فحصرت الصواب في قبيلتي (غني)، و(عبس)، فسقط اختيار (غني) لقول ابن منظور: إن قبائل عكل وغني مالوا إلى الرَّفع(129)، فلابد أن يكون الصواب عبساً.

الممنوع من الصرف:

وهي أسماء اشتركت فيها علتان، أو علَة تقوم مقام علَّتين(130) في منعها من الصرف، أي: من التنوين، والجر بالكسرة، فأشبهت الفعل في هذا الحكم.

ورد عن العرب أنَّهم يمنعون مجموعة من الأسماء من الصرف، تكون على وزن (فَعْلان)، ومؤنثها (فَعْلَى)، وتكون دالة على الوصف، كقولهم (سكران، وعطشان).

وردت عن بني سُلَيم لغة يصرفون ما منعه عامّة العرب، قال ابن مالك: (ويخرج ذكر امتناع التأنيث التاء نحو "سيفان" و"موتان الفؤاد".. بخلاف "سكران"، فإن تأنيثه بالتاء ممنوع إلا عند بني سُليم فإنه غير ممنوع فعلى لغتهم يصرف "سكران" وأمثاله)(131).

نسبة اللغة في نص ابن مالك واضحة، غير أن هذا النص يحتاج إلى توضيح في:

1. العلة في الصرف ومنعه.
2. هل انفرد السُلميون بهذه اللغة؟

3. ما حكم هذه اللغة في التقويم النحوي؟

الواضح، كما ذكرت سابقاً، أن اللغة المشهورة هي المنع، وإنما كان المنع للوصف وزيادة ألف ونون، (والمؤنث منه على وزن "فَعْلَى"، وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقيق الفرعيتين به، فرعية المعنى وفرعية اللفظ، أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية، وهي فرع عن الجمود؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك، وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو: "حمراء" في أنهما في بناء يخص المذكر، كما أن ألفي التأنيث في "حمراء" في بناء يخص المؤنث وفي أنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: "سكرانة" كما لا يقال: "حمراءة"، والمزيد فرع عن المجرد، فلما اجتمع في "فعلان" المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف)[132].

لم ينفرد السُلميون بهذه اللغة، وإنما اشترك معهم بنو أسد، لا بل اشتهرت هذه اللغة بأنها لغة بني أسد[133]، ولم أجد من ينسبها إلى سُليم غير ما ذكر.

لم ترق هذه اللغة إلى مستوى الجودة في التقويم النحوي، فقد وصفت بأنها شاذة لا يعمل عليها[134]، وقيل: هي ضعيفة رديئة، حتى وصف بنو أسد بأن لهم مناكير لا يؤخذ بها[135]، (ووجه كونها مناكير أنّها مخالفة للغات الفصيحة، وقد يقال: كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها)[136].

الضمائر:

ورد عن العرب قسمين من الضمائر: منفصلة، ومتصلة، وقد ورد عن بني سليم أنهم يتصرفون بالضمائر المنفصلة، قال ابن منظور:

(الأزهري: سمعت بعض بني سُليم يقول: "كما أنْتَنِي"، يقول: "انتظِرْني في مكانك")[137].

الواضح من النص السابق أن اللغة مروية عن بعض بني سُليم، وراويها الأزهري، غير أني لم أجد هذه الرواية في تهذيب اللغة، وإنما ذكر هذه اللغة على سبيل الوصف، فقال: (وسمع الكسائي العرب تقول: "كما أنْتَنِي"، يريد: انتَظِرني في مكانك)[138].

بعد أن تبين لنا أن الرواية عن الأزهري ليست في تهذيبه، فإن الواجب معرفة حقيقة هذه اللغة قبل دراسة روايتها عن السُلميين، فالظاهر أنها شاذة؛ لأن السُلمي أدخل ياء المتكلم على الضمير المنفصل (أنت)، فاصلاً بين الضمير والياء بنون الوقاية، وهذا لا يكون في قواعد اللغة، فلم يرد في قواعد النحويين جواز إضافة الضمير المنفصل إلى ياء المتكلم.

بعد أن اتضحت أمامنا صورة هذه اللغة من ناحية الشذوذ، بدا واضحاً سبب نسبتها إلى بعض بني سُلَيم؛ لأنها تخالف لغة جميع العرب، فكان من باب أولى أن يتبع أصحاب هذه اللغة من السُلميين ما عليه العرب.

المستوى الدلالي

ذقط:

ورد عن العرب أنهم يستعملون لفظة (ذَقَطَ) بمعنى: جامَعَ الطيرُ أُنْثاه، وقد ورد عن بني سُليم غير هذا الاستعمال، قال ابن منظور: (أبو تراب عن بعض بني سُلَيم يقال: "تَذَقَّطْتُهُ تَذَقُّطاً.. إذا أخذته قليلاً قليلاً)[139].

الواضح من نص ابن منظور أن هذه اللغة منسوبة إلى بعض السُّلميين، ولذلك لم أجد من يزيد على هذه النسبة، فضلاً عن عدم وجود شواهد تثبت تأثر اللهجة السُّلمية بهذه اللغة.

شجب:

ورد عن بني سُلَيم أنهم يستعملون (الشجب) لما بُلِي من الأساقي، قال الأزهري: (سمعت أعرابيًّا من بني سُلَيم يقول: "الشجب من الأساقي": ما تشنَّنَ وأَخْلَق)[140].

وردت هذه اللغة في المعجمات، غير أن الذي يبدو لي أن فيها بعض الشك، فقد وجدتها في حديث ابن عباس τ أن النبي ρ قام إلى شجب، فاصطب منه الماء وتوضأ[141]، قال الزمخشري: (وهو من "شجَب"، إذا هلك؛ فكأنه تخفيف "شَجَب"، يريد: الهالك من الخُلوقة)[142].

عكظ:

ورد عن العرب أنهم يستعملون لفظة (العكظ)، بمعنى: الحبس، وقد ورد عن بني سُليم أنهم يستعملوها على غير هذا الاستعمال، قال الأزهري: ("العَكْظُ": هو الصرف، على لغة بني سُلَيم، فقالوا: "عكّظتُهُ عن حَاجَتِهِ تَعْكِيظاً")[143].

نلحظ من نص ابن منظور وضوح النسبة إلى بني سُلَيم، ويبدو لي أنها ليس بالكثيرة فيهم، فلم يرد شاهد سُلَّمي فيه هذه اللغة.

عهق:

ورد عن العرب أنهم يستعملون لفظة (العَوْهَق) بمعنى: الطويل يستوي فيه الذكر والأنثى، وقد ورد عن بني سُلَيم أنهم يستعملونها بمعنى قريب منه، قال الجوهري: (قلت لأعرابي من بني سُليم: "ما العوهق؟" فقال: الطويلُ من الرُّبد)[144].

الواضح من هذا النص أن اللغة واردة عن أعرابي، ولكنها خالية من أي توضيح أو تفسير، وبعد البحث وجدت شاهداً على هذه اللغة تداولته المعجمات، وهو قول الشاعر[145]:

كأنّني ضَمَّنت هِقْلاً عَوْهَقاً اقتادَ رَحْلِي أو كُدُرّاً مُحْنِقا

ولكن لفقدان قائله حرمنا من ربطه ببني سُلَيم أصحاب هذه اللغة.

مأن:

ورد عن العرب أنهم يستعملون لفظة (مأنْتُهُ) بمعنى: لم أكترث له، وقد ورد عن بني سُليم أنهم يستعملونها بمعنى قريب منه، قال الجوهري في معنى (مأنته): (وقال أعرابي من سُليم: أي: ما علمت بذلك. و"هو يمْأَنُهُ"، أي يَعْلَمُهُ، وأنشد[146]:

إذا ما علمتُ الأمرَ أقْرَرْتُ عِلْمَهُ ولا أدعي ما لست أمأَنُهُ جَهْلا

... و"مأنْتُ فُلاناً تَمْئِنةً"، أي: أعْلَمْتُه)[147].

نلحظ من نص الجوهري أن السُلميين لم يقترفوا في لغتهم هذه عن العرب كثيراً، فليس من فرق بين قولك: (لم أكترث لهذا الأمر)، وقولك: (لم أعلم بهذا الأمر)، فكلا اللفظين مرتبط بمعنى: الجهل، فلولا الجهل بأهميته لاكترثت له، ولولا الجهل بحقيقته لعلمته. ولكن وجدت من يذكر معنى آخر

قريب من هذين المعنيين، فقد قال القالي: (وقال اللحياني عن لكسائي، يقال: "أتاني هذا الأمر وما مَأْنت مأنَه".. أي: ما تهيَّأتُ له)(148).

نكص:

ورد عن العرب أنهم يستعملون لفظة (نَكَصَ) بمعنى: الإحجام والانقداع عن الشيء، وقد استعمله بنو سُلَيم على غير هذا المعنى، قال ابن سلاّم في قوله I: ﴿**فَلَمَّا تَرَاءتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ**﴾(149): ("نكَص": رجع، بلغة سليم)(150).

نلحظ من هذا النص وضوح النسبة إلى بني سُليم، وهذا ما دعا المفسرين إلى تفسير ورود هذه اللفظة في القرآن الكريم بهذا المعنى(151).

نوى:

ورد عن العرب أنهم يستعملون لفظة (نوى) بمعنى: الاعتقاد، وقد ورد عن بني سُليم أنها تستعمل بمعنى قريب منه، قال ابن منظور: (وقال أعرابي من بني سُلَيم لابن له سماه إبراهيم: "ناويت به إبراهيم"، أي: قصدت قصده، فتبركت باسمه)(152).

النسبة في هذا النص واضحة، ولكني وجدت هذه اللغة في حديث ابن مسعود: (ومن يَنوِ الدُّنْيا تَعْجِزْه)(153)، أي: من يَسع لها يخب(154).

هوامش البحث

(1) ينظر في هذه البطون: التشجير الملحق بالبحث، وهو معتمد على تشجير سابق عملته وألحقته أطروحتي: الدرس اللهجي، معتمداً في هذا التشجير أصح كتب الأنساب وأوثقها.

(2) ينظر: اللهجات العربية: 58، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 17-818 والظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز: 13.

(3) تأخذ نبرة الهمزة نبرة صدرية تحمل الثقل في النطق، إذ (تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر). أسباب حدوث الحروف: 11.

(4) قائله مجهول في: تهذيب اللغة، (حول): 5/ 241، ولسان العرب، (حول).

(5) قائل الرجز رؤبة في: شرح شواهد شرح الشافية: 4/ 175، وليس في ديوانه.

(6) تهذيب اللغة، (حول): 5/ 241، وينظر: لسان العرب، (حول).

(7) سر صناعة الإعراب: 1/ 91.

(8) يعد الاقتراض اللهجي بين القبائل العربية صورة جلية للروابط بينها، ولاسيما في استعانة الشعراء بلغات القبائل التي لا ينتسبون إليها. وقد ذكرت أمثلة كثيرة في مسائل مختلفة على هذا الاقتراض. ينظر: الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية.

(9) مجمع الأمثال: 2/ 278، ذكر ابن منظور هذه الرواية من غير تحديد قبيلة الأعرابي المسؤول. ينظر: لسان العرب (صدد).

(10) تهذيب اللغة، (صدى): 12/ 214، لسان العرب (صدى)، وينظر: تاج العروس (صدا).

(11) ينظر: تاريخ العرب قبل الإسلام: 4/ 176.

(12) ينظر: الكتاب: 4/ 433، وسر صناعة الإعراب: 1/ 47.

(13) ينظر: الكتاب: 4/ 434.

(14) تهذيب اللغة (دحس): 4/ 283، ولسان العرب (دحس)، وينظر: تاج العروس (دحس).

(15) ينظر: الكتاب: 4/ 433.

(16) ينظر: الكتاب: 4/ 434/ 435.

(17) لسان العرب (بقط)، وينظر: تهذيب اللغة (قبط): 9/ 12.

(18) لسان العرب (سقط).

(19) تهذيب اللغة (قبط).

(20) المصدر نفسه (سقط).

(21) الكتاب: 4/ 433، وينظر: سر صناعة الأعراب: 1/ 47.

(22) ينظر: المصدران نفسهما، والموضعان نفسهما.
(23) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 61.
(24) تهذيب اللغة (رجع): 1/ 364، ولسان العرب (رجع)، وينظر: التكملة والذيل والصلة، وتاج العروس (رجع).
(25) ينظر: تاج العروس (رجع).
(26) ينظر: الكتاب: 4/ 433، وسر صناعة الإعراب: 1/ 47.
(27) ينظر: الكتاب: 4/ 434- 435.
(28) تهذيب اللغة (حظب)، وينظر: لسان العرب (حظم).
(29) لسان العرب (حمز)، ولم أجد هذا الكلام في تهذيب اللغة.
(30) ينظر: الكتاب: 4/ 433، وحدد ابن جني مخرجهما مما بين الثنايا وطرف اللسان. ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 47.
(31) ينظر: الكتاب: 4/ 434/ 435/ 436.
(32) لسان العرب (صوغ)، وينظر: تاج العروس (صيغ).
(33) التمام: 26.
(34) الكتاب: 4/ 480.
(35) سر صناعة الإعراب: 1/ 211-212.
(36) الكتاب: 4/ 480، وينظر: المخصص، ابن سيده (458هـ)، مطبعة بولاق، مصر، ط1: 13/ 273، ولسان العرب (سلغ)، (صدغ)، و(صوق).
(37) ينظر: طبقات فحول الشعراء: 1/ 15، والفهرست: 2/ 63.
(38) ينظر: تهذيب اللغة (صمخ): 7/ 157، وتفسير القرطبي: 20/ 37، وفسان العرب (صمخ).
(39) التمام: 26.
(40) المصدر نفسه والموضع نفسه.
(41) أرى أن الصواب (هي) من غير واو؛ لأن الواو فاصلة بين الموصوف (دابة) وجملة الصفة (هي مسخية).
(42) جزء من حديث طويل في: سنن أبي داود: 1/ 274، وسنن البيهقي الكبرى: 3/ 250.
(43) لسان العرب (سيخ).
(44) ينظر: الكتاب: 4/ 433.

(45) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 60−61.

(46) تهذيب اللغة (عكظ): 1/ 303، وينظر: تاج العروس (عكظ).

(47) ينظر: الكتاب: 433، وسر صناعة الإعراب: 47/1.

(48) لسان العرب (عكظ).

(49) ينظر: لسان العرب (نكظ).

(50) المصدر نفسه، والموضع نفسه.

(51) ينظر: الكتاب: 433/4، وسر صناعة الإعراب: 1/ 47.

(52) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 61.

(53) قائل الرجز مجهول في: تهذيب اللغة (حفل): 77/5، ولسان العرب، وتاج العروس (حفل).

(54) تهذيب اللغة (حفل): 77/5، وينظر: لسان العرب (حفل).

(55) لسان العرب (حفظ).

(56) ينظر: الكتاب: 4/ 433، وسر صناعة الإعراب: 1/ 48.

(57) ينظر: سر صناعة الإعراب: 60/1−61.

(58) تهذيب اللغة (ثقل): 15/ 90، وينظر: لسان العرب (ثفل)، والتكملة والذيل الصلة، وتاج العروس (ثفل).

(59) سر صناعة الإعراب: 2/ 559.

(60) لسان العرب (حبب)، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم (حب)، وتاج العروس (حبب).

(61) لسان العرب (ظنن).

(62) الكتاب: 4/ 422.

(63) لسان العرب (ظنن).

(64) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 518، والمصباح المنير: 2/ 362.

(65) ينظر: لسان العرب (ظلل).

(66) لم أقف على قائله، وهو في: الخصائص: 1/ 382، ولسان العرب (ظلل).

(67) الخصائص: 1/ 382.

(68) سورة الواقعة: الآية (65).

(69) سورة طه: الآية (97).

(70) لسان العرب (ظلل).

(71) لسان العرب (ولد)، وينظر: أساس البلاغة (ولد).
(72) الخصائص: 1/ 382، وينظر: الصحاح، لسان العرب (نما).
(73) لسان العرب (نما)، وقد سقت هذه العبارة من نص ابن جني.
(74) ينظر تفصيل القول فيه: الدرس اللهجي: 180–182.
(75) وهي قراءة لقوله I: ﴿**وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾، سورة النحل: الآية (21).
(76) ينظر القراءة في: مختصر ابن خالويه: 72، والمحتسب: 2/ 9، وشواذ القراءات: 270.
(77) تهذيب اللغة (أين): 15/ 550.
(78) تنظر ترجمته في: غاية النهاية: 1/ 413.
(79) المحتسب: 1/ 74) ينظر: شواذ القراءات: 58، وتاج العروس (شجر).
(80) تاج العروس (شجر).
(81) سورة البقرة: الآية (35).
(82) ينظر: القراءة في: مختصر في شواذ القراءات: 4، والمحتسب: 1/ 73، وشواذ القراءات: 58.
(83) تهذيب اللغة (صاد): 12/ 103، لسان العرب (صير).
(84) في اللهجات العربية: 81.
(85) سورة الأعراف: الآية (137).
(86) ينظر: البحر المحيط: 4/ 377.
(87) ينظر: إبراز المعاني: 267.
(88) ينظر: البحر المحيط: 5/ 357.
(89) ينظر: إبراز المعاني: 334.
(90) ينظر هذا الأثر في: ديوان الهذليين: 3/ 46، وكتاب أمالي القالي: 2/ 326، والتنبيه: 130.
(91) شرح ابن عقيل: 2/ 27.
(92) لسان العرب (منذ)، وينظر: تاج العروس (منذ).
(93) لسان العرب (منذ).
(94) ينظر رأي البصريين في همزة الوصل في: الإنصاف: 2/ 737.
(95) ينظر: الإنصاف: 1/ 382، وشرح المفصل: 4/ 95 5/ 8/ 45، والجنى الداني: 464.
(96) ينظر: المصادر نفسها، والمواضع نفسها.

[97] ينظر: الجنى الداني: 464.

[98] همع الهوامع: 3/ 222.

[99] ينظر: الجنى الداني: 309.

[100] ينظر: نسب عدنان وقحطان: 6.

[101] معجم قبائل العرب: 2/ 543.

[102] تاريخ ابن خلدون: 2/ 318.

[103] الإنصاف: 1/ 392.

[104] المحكم، ولسان العرب (حشك)، وينظر: تاج العروس (حشك).

[105] مراتب النحويين: 74، وينظر: المزهر: 2/ 207.

[106] المحيط في اللغة (كوح)، وينظر: التكملة والذيل والصلة (كاح).

[107] معاني الفراء: 1/ 285.

[108] شواهد التوضيح والتصحيح: 243.

[109] سورة قريش: الآية (1).

[110] مختصر في شواذ القراءات: 180.

[111] قائله مجهول، وهو في: المصدر نفسه، والموضع نفسه.

[112] همع الهوامع: 4/ 238.

[113] ورد في المطبوع: (إيم) والصواب ما أثبته ليوافق اللغات اللاحقة، فضلاً عن ذكر لـ(إيم) في بداية كلامه.

[114] همع الهوامع: 4/ 238.

[115] ينظر: الكتاب: 1/ 122-124.

[116] الكتاب: 1/ 124، وينظر: معاني الأخفش: 1/ 109، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 151/ وشرح المفصل: 7/ 82، والمقرب: 323، وشواهد التوضيح التصحيح: 151.

[117] لم أجد من يزيد على نسبة سيبويه من المتقدمين والمتأخرين، وكأنهم اكتفوا بنقل نصه.

[118] يريد قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ**﴾، سورة البقرة: الآية (68).

[119] معاني القرآن وإعرابه: 1/ 151.

[120] ينظر: عبث الوليد: 123.

[121] ليس من المعقول انفراد بني سُليم بهذه اللغة؛ لأنها من القبائل القيسية المهمة، ولها نفوذ بين القبائل، وقد رأينا سابقاً اشتراكها مع قبائل أخرى في لغات مختلفة.

[122] قائل الرجز مجهول في: الخصائص: 3/ 239، والتمام: 221.

[123] ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 298–299.

[124] ينظر تفصيل هذا التأويل: المصدر نفسه: 2/ 62–63 (هامش الشاهد: 136).

[125] ارتشاف الضرب: 2/ 244، وينظر: منهج السالك: 256.

[126] لم أجد قول الفراء في معانيه.

[127] ارتشاف الضرب: 2/ 244، وينظر: منهج السالك: 256.

[128] وزاد بعضهم (مزينة). ينظر: الغرة المخفية: 1/ 180–181.

[129] ينظر: لسان العرب (منذ).

[130] حصر النحويون صيغ منتهى الجموع والتأنيث بأن كل واحد منها يقوم مقام علتين، كقولك: (مساجد) و(مصابيح) في منتهى الجموع، و(صحراء) في التأنيث.

[131] شرح عمدة الحافظ: 846– 847.

[132] شرح التصريح: 2/ 213، وينظر تفصيل هذا الكلام في: المقتصد: 2/ 997–999.

[133] ينظر: الصحاح (سكر)، ولسان العرب (سكر)، وشرح التصريح: 2/ 213، وحاشية يس: 2/ 213.

[134] ينظر: المقتصد: 2/ 998.

[135] ينظر: شرح التصريح: 2/ 213.

[136] حاشية يس: 2/ 213.

[137] لسان العرب (أنتن)، وينظر: المصدر نفسه (عند)، وتاج العروس (أنتن).

[138] تهذيب اللغة (عند): 2/ 221.

[139] لسان العرب والعباب الزاخر (ذقط)، وينظر: التكملة والذيل والصلة (ذقط)، وتاج العروس (بقط)، و(ذقط).

[140] تهذيب اللغة (شجب)، ولسان العرب، وتاج العروس (شجب)، ومعنى (تشنن وأخلق): بلي.

[141] ورد هذا الأثر في: الفائق: 2/ 223، والنهاية: 2/ 444/ 445/ 3/ 4.

[142] الفائق: 2/ 223، وينظر: النهاية: 2/ 444/ 445.

[143] تهذيب اللغة (عكظ): 1/ 303.

[144] الصحاح، وينظر: لسان العرب، وتاج العروس (عهق).

[145] قائل الرجز مجهول في: لسان العرب، وتاج العروس (قتد)، و(حنق)، و(عهق).

[146] قائله مجهول في: الصحاح (مأن)، وينظر: تهذيب اللغة (مأن): 15/ 528، ولسان العرب (مأن).
[147] المصادر نفسها، والمواضع نفسها.
[148] أمالي القالي: 2/ 43.
[149] سورة الأنفال: الآية (48).
[150] لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم: 116، وينظر: الإتقان: 1/ 389.
[151] ينظر: تفسير البيضاوي: 3/ 113، والتبيان في تفسير غريب القرآن: 1/ 219، وتفسير أبي السعود: 26/4، وزاد المسير: 3/ 367، وروح المعاني: 10/ 15.
[152] تهذيب اللغة (نوى)، ولسان العرب (نوى).
[153] جزء من كلام طويل في: غريب الحديث: 2/ 226–267.
[154] ينظر: المصدر نفسه: 2/ 268، ولسان العرب (نوى).